في اسرائيل، تعاني من نقص كبير في هذا المجال، حيث لم يكن متوفراً في المدارس العربية المختلفة حتى كتاب تعليمي واحد يستحق الذكر، ولم تهتم وزارة المعارف باعداد كتب مدرسية في مستوى كتب المدارس اليهودية. فبالنسبة لبرنامج التعليم، فإن الكتب التي تدرس للطلاب العرب، يتوخى واضعوها حذراً شديداً لما قد يصل الى أذهان الطلبة العرب من بعض الجوانب المشرقة لماضي الأمة العربية وحاضرها. وهذه الكتب؛ إما أن تمر مروراً سريعاً عن هذه الملامح الجميلة، واما أن تفسرها بشكل مناف للواقع، فالفتوحات العربية تطلق عليها اسم «الغزوات»، والانتصارات التي حققها العرب تعيدها الى الظروف فقط، وانها تصور الحضارة العربية كحضارة مقتبسة ليس للعرب أي فضل فيها، «والهدف من هذه المناهج افقاد الطالب العربي ثقته بنفسه وبأمته»[١٦].

أما البرامج التقليدية للغة العربية، فكانت هنالك محاولات دؤوبة من جانب السلطات للتقليل من شأنها وتفضيل العبرية عليها، ويتضح ذلك من خلال التعليمات التي تتعلق بتدريس العربية، التي تتلخص في بند واحد هو «أهداف تدريس اللغة»، بينما نرى في المقابل التعليمات بالنسبة للعبرية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، حيث تتضمن ثلاثة بنود أساسية هي: «أهداف تدريس اللغة»، و«تحقيق الاهداف»، و«البرامج ومادة التدريس»[١٧].

ولم تكن المشاكل الآنفة الذكر غافلة عن السلطات الرسمية في اسرائيل، التي تدعي دائماً محاولة المساعدة، وتتحدث اعلامياً عن مستوى التعليم الجيد الذي بلغه العرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، الأمر الذي لا يمت الى الحقيقة بصلة، وخصوصاً اذا قورن بالوضع التعليمي بين الفلسطينيين في الخارج، أو في المناطق المحتلة. وقد قامت وزارة المعارف والثقافة بتعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٦، لبحث أوضاع التعليم العربي المتردية في اسرائيل، وبعد بحث دام سنتين تقريباً، قدمت اللجنة عرضاً وافياً لأوضاع التعليم العربي، وبعض التوصيات بشأن تطوره، وذكرت في تقريرها: «انه خلال سنوات كثيرة لم تبذل الامكانات والجهود الكافية فيما يتعلق بتوفير أبنية المدارس وتطويرها؛ وهناك نقص في غرف التدريس في القطاع العربي يصل الى حوالي ٤ ــ ٥ آلاف غرفة تدريس، وان اكتظاظ الصفوف في الوسط العربي يفوق ما هو قائم في الوسط اليهودي، أما غرف التدريس فتتوزع في أماكن مستأجرة ومتفرقة داخل القرى، وهنالك نقص كبير في المختبرات والمكتبات...». كذلك ذكرت اللجنة أن «نسبة الرسوب في الوسط العربي تثير القلق، كما ان كتب التدريس ليست في مستوى جيد... وتعاني من نقص شديد...، أما بالنسبة للتعليم المهني والزراعي فلا زال غير متطور مقارنة مع القطاع اليهودي. فمثلاً كان عدد المدارس المهنية في الوسط العربي ثلاث مدارس، بينما بلغ في الوسط اليهودي ٣١٨ مدرسة مهنية (حسب كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٧٦)، إضافة الى ذلك، ذُكر أن هنالك نقصاً في القوى البشرية المؤهلة للتعليم، حيث تصل نسبة المعلمين غير المؤهلين الى حوالي ٤٥ ٪، ويلاحظ النقص الشديد بين مدرسي العلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغة الانجليزية».

وقدمت اللجنة عدة توصيات، أهمها: مطالبة وزارة المعارف والثقافة بتمويل المدارس العربية، وتأليف هيئة مكونة من ممثلين عن وزارات التربية والثقافة والداخلية